كما في كتاب الايمان والنذور اذا قال لم علي هدي ما لشائة تجزيه
واذا قال ان فعلت كذا فعلي هدي فجعلت بانه يخرج جزاء الى آخره
ويعارضه ايضا اذا الشرع في مسئلة معينة مذهب امام معين
انه لا يجوز لم مخالفته مع ان الاكثر منهم ومنهم من لم يجد فيه
قلا جواب نظر مسائل الشروط وما فيه بعضها من الخلاف
بلا بيعة جرى هذا عليه وسبيل ابن الضابط عن احرام
الزوجة الزوجين انها متى ورثت زوجها الاول من
عشرين عاما مائتي دينار فعليها وفاء منها الزوج المذكور
مائتي دينار فعليها جزء زوجها الاول قبل عشرين عاما
فعلى بلزمها ما التزمته البرزلي هذا تعارض الذي قبلها
الا ان يقال ان الالتزام المزوج المتقدم من غير تحريض ازاحة
الشروط جلها هذا وجه وسبيل ابو الحسن بن خليفة عمن
ارسل الوصية بتنفيذه الى اهلهم والتزمت انها متى تزوجت
قبل بلوغ الولد جميع ما ترثه من زوجها لهم صدقة
وجميع ما ورثها كذلك ورغبها الزوج في ذلك وقبله منها فمتى
توفي واراد ت التزوج كم قبل بلوغ الاولاد الحد المذكور
لتعذر استمتاعها مع عدم حرمة دار الرجل فيها جاجاب
يلزمها ما التزمت ولاولادها من الصدقة بحصول الشرط
الموجب لذلك ومرد لا يغير عما الاشهر البرزلي وهذا
كالذي قبلها الا انه هنا لم يذكر شروطا عليها واما رغبها
الزوج في ذلك وسبيل الفقيه محمد لم زوجة وبنت
منها ولها زوج واولاد من غيره فمات زوج البنت فبعض
المرين في جميع امورها كلها وهو معروف بالمال والتجارة
والديون وشاهد العدول لم يعتبار في يده ولم دين يوفي
ورد ما توفي توفي الدين ولم يظهر من مال ما عليه معون وهو
متهم بالكثير من ذلك فيثير اورثه اولاد تنفيذه ولم اح

تنفيذ

تنفيذ واولاد كلهم غيب واوصى فثلثه لاولاد البنت هذه
وهم بحاجة من كان يقوم بامرها وزوجته وزوج البنت
كلهم غير مامون ولا عدول ولم يوجد بيني من تلك الوثائق
وما من الذي باشر الذي فيها دون الناس بما انهم زوج البنت
فبيع تلك الوثائق وتتبعها واصلاحها الاربابها كما
انهم جميعهم جاهلا مال الميت بقراط اولاد تنفيذ الحضور
في حق الايتام الموصى لهم وفي حق الغيب منهم ان ورثوا
او حق عمهم وفي عمهم منهم من كان منهم حي وتاجوا
ان تاخر الامر حتى يرد تنفيذ اولاد تنفيذ تلف بعينه
المال فهل ايسر فيلزم وينفيذ عليهم الغرامة في السجن
والضرب وغيره لك مما يمكن لم اظهار ما خفوه من التركة
وهم جاحدون لما ادعي عليهم وهم من اهل التهم وهي
ظاهرة عليهم جاجاب اذا قام الدليل الواضح بما تهمهم
وجب تغريمهم حتى ان لم يات شيء من التهم بما حلفوا وان
لم يات به شيء هذا هو الذي تقتضيه قواعد الشورة
اهل الدين والعلم ويليق المحضر وغايته البرزلي
ما ذكر في المتهم من الضرب والسجن كذا وقع في بعض
نسخ المتهم وهذا اذا قام في حق نفسه وجعل هنا فيما
يتعلق به وفي حق غيره من قرابته في حق الايتام ونحوهم
وفي حق الغريب الغائب خلافا في المدونة وغيرها
واختار هذا الشيخ الغيراني ان كان يتهم هلاك ما في الحال
وسبيل ابو محمد عفن وهب الغائب او لغيبة وجعل من يجوز
ذلك لها قضى وجب على الغائب دين او نفقة زوجة او جميع
العبد والمستثنى الجايع او المستغرب ما في هذا نحو هذه
الهيئة عن ذلك جاجاب ان قبل العبد الهبة ولم يشترط
عليه شرط قضى بذلك منها ولو شرط الا يكون للسيد

Copyright Reading University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)